العراقية تضع ستة شروط للتراجع عن الاستجواب

جبهة سحب الثقة: أنجزنا ٩٠٪ من وضع الآلية الخاصة باستجواب المالكي

بغداد / المدى

أعلنت اللجنة القانونية المكلفة بوضع آلية لاستجواب رئيس الوزراء نوري المالكي أمس الخميس، عن إنجازها ٩٠٪ من أعمالها، متوقعة تقديم طلب الاستجواب إلى رئاسة مجلس النواب الأسبوع المقبل.

وكانت اللجنة القانونية المشتركة المكلفة بدراسة آلية استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي في مجلس النواب قد نفت أن تكون قد كلفت بوضع محاور أسئلة الاستجواب، مؤكدة أن مهامها تقتصر على البحث في قانونية ودستورية الاستجواب.

وقال عضو اللجنة القانونية فرهاد الاتروشي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن لجنته "أنجزت قرابة ٩٠٪ من أعمالها التي كُلفت بها، ونقول بقي أن يحصل هناك تداول بين القيادات السياسية في جبهة أربيل".

وعبر الاتروشي عن اعتقاده الشخصي بأنه "في حال لم يحدث أي تحول سياسي كبير في مواقف الكتل الثلاث الكبيرة فإن الأسبوع المقبل سيقدم طلب الاستجواب إلى رئاسة مجلس النواب".

وشكل تحالف سحب الثقة عن المالكي لجنة قانونية تضم ممثلين اثنين من كل طرف وبدأت أعمالها في أربيل لبحث الأطر القانونية للاستجواب.

وبالرغم من إصرار العراقية والتحالف الكردستاني والتيار الصدري على سحب الثقة عن المالكي لكن ائتلاف الأخير يتحدث عن انفراج قريب للازمة السياسية وحلول تلوح بالأفق ويعتبر قضية سحب الثقة عن الحكومة قد تلاشت بعد موقف طالباني.

من جانبه قال المتحدث الرسمي باسم التحالف الكردستاني أمس الخميس، إن قرار إنهاء الأزمة مع ائتلاف دولة القانون يحتاج إلى اجتماع ائتلاف الكتل الكردستانية التي تضم أربع كتل كردية، للمشاورة والتوصل إلى موقف بشأنه.

وأوضح مؤيد طيب لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) أمس إن "ائتلاف الكتل الكردستانية المكون من أربع كتل كردية: التحالف الكردستاني، والاتحاد الإسلامي، والجماعة الإسلامية بحاجة إلى عقد اجتماع وإجراء مشاورات لاتخاذ موقف من الدعوة التي وجهها أمين عام الكتلة البيضاء لإنهاء الأزمة مع دولة القانون".

وأضاف أن "القيادات الكردية لم تبحث بعد موضوع التخلي عن سحب الثقة أو التراجع عن إجراءات استجواب المالكي، وهذا الموضوع بحاجة إلى عقد اجتماع لتقرير المسألة".

وكان الأمين العام للكتلة البيضاء جمال البطيخ، قد دعا، الكتل السياسية إلى أن تحذو حذو التيار الصدري بإعلانه إنهاء الأزمة مع ائتلاف دولة القانون.

ونقل بيان للكتلة عن البطيخ قوله إن "إعلان التيار الصدري إنهاء الأزمة مع ائتلاف دولة القانون، له اثر ايجابي في العملية السياسية، خاصة وإنها مرت خلال الفترة الماضية بمشكلة عصيبة".

وأضاف البيان أن "هناك ضرورة إن يحذو ائتلاف العراقية والتحالف الكردستاني حذو ما سماها الخطوة الوطنية التي تبناها التيار الصدري"، داعياً في الوقت ذاته الجميع إلى "المناداة بالإصلاح بدلاً من المناداة ببعض المطالب غير الدستورية" على حد قوله.

من جانبه وضع ائتلاف العراقية ستة شروط أمام رئيس الحكومة نوري المالكي للتراجع عن مشروع سحب الثقة عنه.

وقال النائب عن العراقية حمزة الكرطاني في حديث لإذاعة العراق الحر إن الشروط الستة هي إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، وإلغاء إجراءات المساءلة والعدالة، وتحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين انتخابيتين فقط، ومراعاة مبدأ التوازن في مؤسسات الدولة، وإلغاء جهاز مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة الإرهاب، وإلغاء المخبر السري.

وتأتي شروط ائتلاف العراقية بالتزامن مع تلويح زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بإمكانية التراجع عن مشروع سحب الثقة عن المالكي وإقناع أطراف أربيل بذلك، شريطة حصول إصلاحات سياسية حقيقية في البلاد.

وأكد الكرطاني أن ائتلاف العراقية والأطراف المتحالفة معه لاتزال مصرة على مشروع سحب الثقة عن المالكي، لكنه تحدث عن إمكانية التراجع عن هذا المشروع في حال حصلت إصلاحات جذرية في البلاد.

من جهته يقول النائب عن ائتلاف دولة القانون عمار الشلبي إن "أعضاء التيار الصدري لم يتطرقوا لا في الاجتماعات ولا الهيئة السياسية إلى مسألة سحب الثقة أو تحديد ولاية رئيس الوزراء".

وأوضح الشلبي أن "رئيس كتلة الأحرار بهاء الاعرجي أعلنها صراحة في الاجتماع بأن التيار الصدري ليس مع الاستجواب لا من الناحية الشكلية ولا من ناحية المضمون".

وأضاف أن "مقتدى الصدر قال في مؤتمري النجف وأربيل أن مصلحة الشعب العراقي فوق كل شيء واليوم تأكد له من خلال موقفه بان الاستجواب أو سحب الثقة عن الحكومة سيضر بالشعب العراقي".

وشكل تحالف سحب الثقة عن المالكي لجنة قانونية تضم ممثلين اثنين من كل طرف وبدأت أعمالها في أربيل لبحث الأطر القانونية للاستجواب.

وكان التيار الصدري قد قال مؤخرا إنه لن يشارك في استجواب المالكي تحت قبة البرلمان وسيكتفي بالتصويت لصالح سحب الثقة

في الوقت نفسه أكد نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي، أمس الخميس، أن الأزمة السياسية الراهنة بين الكتل قد انتهت والتوجه الآن نحو عملية الإصلاح، مبيناً أن العمل جار على جمع الأطراف لحل الخلافات عبر الحوار.

وقال الخزاعي في بيان له تلقت المدى نسخة منه خلال استقباله القائم بأعمال السفير الأمريكي في العراق ستيف بكرافت والوفد المرافق له إن "الأزمة السياسية قد انتهت وأصبحت جزءاً من الماضي ولكن سنعمل على الإصلاحات حتى لا يتكرر ذلك".

وأوضح الخزاعي أن "الإصلاح يجب أن يبدأ بالمصارحة والمصالحة، كما نحتاج إلى ترميم العلاقات بين الشخصيات السياسية"، مضيفا "سنعمل على جمع الأطراف المختلفة لتفكيك الخلافات والأزمات من خلال الحوار البناء في إطار الدستور".

وكان التحالف الوطني قد أعلن عن تشكيل لجنة من سبعة أعضاء تتولى إعداد ورقة للإصلاح السياسي وعرضها على الكتل السياسية من اجل حل الأزمة السياسية الراهنة.

أكد أن ما يحدث في سوريا يخيف أمنياً وسياسياً

زيباري: عناصر القاعدة تغادر من العراق إلى سوريا

بغداد / المدى

قال زير الخارجية هوشيار زيباري خلال مؤتمر صحافي في بغداد أمس وحضرته المدى أن هناك إحباطاً لدى المجتمع الدولي من تصاعد عمليات العنف والقتل في سوريا إضافة إلى أنّ جميع الحلول العربية والدولية قد فشلت في وضع حد لهذا الأمر.

وشدد على أهمية العمل لعدم انتقال العنف من سوريا إلى دول المنطقة موضحا أن مواقف العراق متوازنة من هذه الأوضاع وهي نابعة من مقررات مؤتمر القمة العربية التي عقدت في بغداد في آذار (مارس) الماضي والتي تؤكد على دعم تطلعات الشعب السوري في الحرية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة والتمسك بالحوار السلمي وتداول السلطة.

وأشار زيباري إلى أنّ مؤتمر جنيف الدولي الذي عقد مؤخرا حول سوريا خلق تحالفا دوليا جديدا لوقف العنف والقتل في سوريا وإطلاق المعتقلين والسماح بحرية الإعلام في التنقل لكنه لم يتفق على رحيل الأسد وإنما أشار إلى أهمية الانتقال السلمي للسلطة هناك.

وأوضح أن أوضاع المؤتمر لم تكن مريحة وكانت هناك مناوشات ومواقف متباينة. وقال إن شكل الحكومة المقبلة في سوريا يقرره السوريون شرط تمثيلها لجميع مكونات الشعب وأقلياته في نظام تعددي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والقضاء والانتقال السلمي للسلطة.

وحول تأثر الأوضاع في سوريا على العراق أشار زيباري إلى أنّ في العراق مخاوف من تأثير هذه الأوضاع عليه أمنيًا وسياسيًا لذلك فانه معني بما يجري في سوريا وضرورة درء مخاطر امتداد النزاع إلى الدول المجاورة. وأشار في هذا السياق إلى تصاعد التوتر بين سوريا وتركيا والمناوشات على الحدود السورية اللبنانية.

وحول موقف العراق من النظام في سوريا فيما إذا استلمت المعارضة السلطة أوضح زيباري أن للعراق حاليا علاقات مع المعارضة ودعاها إلى بغداد للحوار مشيرا إلى أنّ علاقات بلاده ستكون آنذاك مع الشعب السوري ومن يمثله فليس للعراق حساسية في هذا الأمر. وفيما إذا كان يعتقد أن النموذج اليمني يصلح لحل الأزمة في سوريا استبعد زيباري ذلك مشيرا إلى أنّ الرئيس الأسد لايمكن أن يتنازل عن السلطة بسهولة وبالشكل الذي تنازل فيه الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح.

وأكد زيباري انتقال مسلحي القاعدة من العراق إلى سوريا حاليا وقال انه بعد التغيير في العراق فقد حذر العراق سوريا من مخاطر انتقال عناصر القاعدة من أراضيها إليه لتنفيذ عمليات إرهابية لكن الأمر انعكس الآن وحيث القاعدة الراحلة من العراق بدأت تلعب دورا في العمليات المسلحة بسوريا مدعومة بعمليات تمويل كبيرة من خلال الابتزاز والاختطاف والصفقات التي وصفها بالجهنمية لكنه لم يوضح مصادرها. وقال إن القاعدة تستفيد من الفوضى الحاصلة في سوريا التي تنشط على أراضيها المجموعات المسلحة والشبيحة وكلها أمور تخلق مرتعا لتنظيم القاعدة وبيئة مناسبة للعمل.

وحول خطط الخارجية العراقية المستقبلية أوضح زيباري أن بلاده تعد لعقد مؤتمرين دوليين في بغداد الأول حول الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والآخر حول الإرهاب والإجراءات اللازمة لمواجهته بعد أن بدأ يضرب العديد من الدول العربية. وأضاف أن العراق سيرسل وفدا فنيا إلى الصومال وجيبوتي وجزر القمر لتنفيذ أو المساهمة في مشاريع إعمار فيها... كما انه يتم الإعداد الآن لمؤتمر حول كتابة الدستور في دول الربيع العربي.

وتوقع زيباري خروج العراق من تبعات الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة أواخر العام الحالي بعد الاتفاق مع الكويت على ملف المفقودين والأسرى والممتلكات المنهوبة،لكنه أوضح أن مسألتين ستبقيان مثار البحث تتعلقان بترسيم الحدود المشتركة وتعويضات الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠. وأكد أن العراق والولايات المتحدة قد اتفقا على إعادة الأرشيف اليهودي العراقي المنقول إلى الولايات المتحدة.

وقال مسؤولون عراقيون خلال الأشهر الماضية أن هناك حركة تهريب للسلاح والمقاتلين باتجاه سوريا التي كانت تتهم في السابق بأنها قدمت دعمًا ماليًا وعسكريًا ولوجستيًا لجماعات "جهادية" متمردة في العراق. وتشترك سوريا مع العراق بحدود تمتد لحوالي ٦٠٠ كم، يقع أكثر من نصفها تقريبًا في محافظة الانبار الغربية المحاذية لسوريا.

المالية النيابية تؤكد صعوبة استرجاع الأموال العراقية من المصارف الدولية

بغداد / المدى

أعلنت اللجنة المالية النيابية، أمس الخميس، عن أن موضوع استرداد أموال العراق في المصارف الدولية يواجه الكثير من المصاعب وهو بحاجة إلى المزيد من الدراسة.

وقالت عضو عن اللجنة نجيبة نجيب لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "استرجاع أموال العراق الموجودة في الخارج يحتاج إلى الكثير من الدارسة على الرغم من تشريع القانون الخاص بالموضوع"، مضيفة "الملف فيه الكثير من التعقيد نتيجة لأنه غير مكشوف لوزارة المالية الدول التي اقترضت من العراق أو التي أودع العراق في مصارفها أموالا". وأوضحت أن اللجنة والمسؤولين في وزارة المالية لم يستطيعوا أن يحددوا تلك المبالغ بسبب ذهابها بطرق غير مشروعة منذ عقود النفط مقابل الغذاء "مما يحتاج لها بعض الوقت لإيجاد تلك الأموال".

وأعلنت الحكومة العراقية في وقت سابق أن هناك أدلة تثبت أن أموال العراق التي تم تحويلها قبل عام ٢٠٠٣ بأسماء وهمية وغير حقيقية إلى دول خارجية".

البرلمان: ٥٠٠٠ ضابط في الداخلية مشمولون بإجراءات الاجتثاث

بغداد / المدى

أكدت لجنة الأمن والدفاع النيابية أن ٥٠٠٠ ضابط في وزارة الداخلية مشمولون بإجراءات قانون المساءلة والعدالة وهم يمارسون عملهم في الأجهزة الأمنية.

وقال عضو اللجنة قاسم الاعرجي في تصريح صحفي أمس" إن الخروقات الأمنية التي تستهدف أبناء الشعب جاءت لوجود تنسيق بين الزمر الإجرامية المتواجدة في الأجهزة الأمنية ومنها مفارز التفتيش والسيطرات، وإلا فلماذا تحصل مثل تلك العمليات المتكررة في كل مناسبة. وأوضح" أن الوكيل الأقدم لوزراة الداخلية أكد على وجود ٥٠٠٠ ضابط مشمولون بإجراءات المساءلة والعدالة ولم ينفذ بحقهم أية إجراءات وفق قانون المساءلة والعدالة وان وزارتي الدفاع والداخلية تعملان على تقصي الحقائق بخصوص هؤلاء المذكورين وإخراج من يثبت عليه ذلك.

الحكيم: لا نتّخذ مواقفنا على أساس الردود الانفعالية

بغداد / المدى

أكد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم أن الإصلاحات السياسية لا تتحقق إلا بتوفر الجدية والواقعية والمصداقية في تنفيذها.

وقال الحكيم في كلمته التي ألقاها خلال الاحتفالية المركزية للمجلس الأعلى التي أقيمت بمكتبه ببغداد بمناسبة ولادة الإمام المهدي إن" على القادة السياسيين أن يقدموا رؤاهم وتصوراتهم حول الملاحظات والمؤاخذات على المشروع السياسي في العراق ولابد من اعتماد الدستور والتوافقات السياسية التي لا تعلو فوق سقف الدستور ولابد من من أن نقف طويلاً على ثلاث مفردات اللازمة لتوفير المناخ المناسب للمضي بعملية الإصلاح في البلاد وهي الجدية والواقعية والمصداقية في تنفيذها وإذا ما توفرت هذه المرتكزات فمن الممكن أن نتلمس إصلاحا حقيقياً على الأرض

وأضاف " أننا لانتخذ مواقفنا على أساس الردود الانفعالية في تحالفاتنا مع الآخرين ونعتز بتحالفاتنا الوطنية والإقليمية والدولية وسنواصل تعزيزها وأننا نؤكد أننا نحمل مشروع تيار شهيد المحراب مشروع الأمة وبناء العراق يكون فيه المواطن حجر الزاوية في بناء الوطن تديره المؤسسات ويحكمه القانون ويرفع شعار الحرية والاستقلال والعدالة والكرامة والازدهار ".

وبين الحكيم " أننا سنصطف ونشعر بالقرب لكل من يقترب من هذا المشروع وسنبتعد عنه بقدر المسافة التي سيبتعد عنها الآخرون" مؤكداً " أننا نتمنى أن يعلو في الأيام المقبلة الحديث عن الإصلاحات والتعايش وحل الخلافات وتحقيق الإصلاحات وفق سقوف زمنية والابتعاد عن الاستفزازات والتراشق الإعلامي ".

دولة القانون: نمتلك أدلّة دامغة عن تواطؤ النجيفي مع تركيا لتضييق مصادر المياه عن العراق

بغداد / المدى

أكدت عضو لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية أسماء الموسوي ضرورة محاسبة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بسبب تعاونه مع تركيا في تجفيف ثمانية ملايين دونم من الأراضي الزراعية العراقية،وقالت الموسوي للبغدادية

نيوز إن لجنة العلاقات الخارجية تمتلك أدلة دامغة بشأن تواطؤ النجيفي مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان على تضييق مصادر مياه نهري دجلة والفرات والتغاضي عن ذلك وإسكات الأصوات المناهضة لتركيا داخل البرلمان ، وأضافت إن اللجنة لديها اعتراضات كثيرة مثبتة في محاضر المجلس منوهة إلى أنها لن تقف مكتوفة اليدين وستعمل على طرحها في المجلس للمطالبة بتقديم مبررات مقنعة أو اتخاذ إجراءات قانونية ضده

وكان عضو دولة القانون، علي الشلاه، قد أكد في وقت سابق أن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي تهرب من قضية الاستجواب.

مضيفا أن ائتلاف دولة القانون قدم طلب استجواب أسامة النجيفي ووقع على الطلب ٢٧ نائبا من كتل مختلفة ومن المفروض من هيئة الرئاسة أن تحدد موعداً لاستجواب النجيفي ولكن الهيئة لم تهتم بتلك القضية".

وبين أن "النجيفي تهرب من الاستجواب ومضى على الطلب أكثر من أسبوعين".

من جانبه أعلن مقرر البرلمان محمد الخالدي إن "اللجنة القانونية في مجلس النواب تسلمت طلبا موقعا من ٢٤ نائبا لاستجواب رئيس المجلس أسامة النجيفي".

وأكد الخالدي أن "الدستور العراقي لا يسمح باستجواب رئيس مجلس النواب، وإنما التصويت على إقالته بشكل مباشر بعد تصويت ١٦٣ نائبا"، مؤكدا أن "النجيفي مستعد للتخلي عن المنصب بعد وصول النصاب الكامل لإقالته".

وأشار الخالدي إلى أن "البرلمان يحق له استجواب المسؤولين في السلطة التنفيذية"، مشددا على "ضرورة الامتثال لأمر السلطة التشريعية في حال طلبت استدعاء أي مسؤول".